1. نظريات الحوكمة.

1. نظرية الوكالة

تعتبر نظرية الوكالة امتداد واستمرارية مباشرة لنظرية حقوق الملكية, إذ تعتبر علاقة الوكالة ضرورية لفهم عمل التنظيمات والتي تربط المساهمين بالمسيرين, فهذا الفصل في الوظائف يؤدي إلى نشوء تكاليف وكالة ناتجة عن نزاع المصالح بين مالكين ومتخذي القرارات وتحت عدم تناظر المعلومات سيقود هؤلاء الإدارة وفق مصالحهم الخاصة.

1.1. تعريف نظريةالوكالة: يعتبر جنسن وماكلين (Jensen et Mekling) من الأوائل الذين تطرقوا لنظرية الوكالة فعرفوها على أنها: تعاقد بين عدة أطراف, فالمالك يوكل أطراف موكلين من أجل تنفيذ المهام, وبالتفويض تصبح لهم سلطة القرار, فهي إذا عقد يلزم بموجبه شخص أو عدة أشخاص يسمى الموكل أو المساهم شخصا أخر يسمى الوكيل أو المسير من أجل القيام بأعمال باسمه, بما يؤدي إلى تفويض جزء من سلطة اتخاذ القرار للوكيل.

وتعتمد هذه النظرية على مجموعة من الفرضيات الأساسية من أهمها:

- يتميز كل من الموكل والوكيل بالرشد الاقتصادي, والتي تعتبر المحرك لتصرفاته وقراراته.
- سيسعى الوكيل إلى تعظيم منفعته على حساب الموكل, وهو ما ينشأ نوع من تضارب المصالح بينهما.
- عدم تماثل المعلومات بين الموكل والوكيل.

2.1.إسهامات نظرية الوكالة: تستند هذه النظرية على المساهمة في توسيع الرؤية التعاقدية للشركة, والعمل على سد الفجوة التي يمكن أن تحدث بين مسيري ومالكي الشركة من جراء الممارسات السلبية التي من الممكن أن تضر بالشركة, لأنه من الطبيعي ستختلف التصرفات التي يقوم بهاالوكيل عن التصرفات التي سيقوم بها الطرف الأصلي شخصيا،فالمالكون سوف يعملون من أجل تعظيم ثروتهم وتحقيق مصالحهم الذاتية بشكل منفرد بالعائد المالي المتوقع الذي سيتولد من استثماراتهم في المؤسسة بواسطة المسيرين, أما المسيرين فسوف يعملون على تحقيق مصالحهم الذاتية بتعظيم عائدهم بأقل جهد ممكن و لو كان على حساب مصلحة المالكين, كما أنه عدم التأكد من أن المسير سيلتزم بالعقد الذي وقعه, مع المالك لأنه لا يوجد أي ضمان بأن الوكيل سيعمل على تحقيق مصالح الموكل أو تحقيق مصالح الموكل, كل هذه المشاكل المترتبة عن انفصال الملكية عن التسيير, تعرضت لها النظرية, كما تعرضت إلى دوافع المفاضلة في الاختيار بين الطرق المحاسبية وكيفية الافصاح عن المعلومات, وتعيين مراجع الحسابات.

3.1. مشاكل نظرية الوكالة: تعبر نظرية الوكالة عن العلاقة التعاقدية بين المالكين لرأس مال المشروع الاقتصادي والوكلاء أو المكلفين بتسيير المشروع, وتهدف نظرية الوكالة إلى صياغة العلاقة بين هذه الأطراف بهدف جعل تصرفات الوكيل تنصب في تعظيم ثروة المالكين, و من خلال هذه العلاقة تنشا العديد من المشاكل

2. نظرية أصحاب المصالح

تعتبر نظرية أصحاب المصالح من أهم النظريات الحديثة والتي استطاعت منافسة وتكميل النظريات الاقتصادية الادارية كنظرية الوكالة التي وجهت لها عدة انتقادات, حيث كانت نظرية أصحاب المصالح كنظرية تعميمية لنظرية الوكالة, حيث أن الشركة مصممة بشكل رباط للعقود أي أنه هناك رباط يربط عدة جهات تخدم الشركة سواء كانوا اقتصاديين أو مسيرين, فعلى المجموعة المسيرة أن تلعب دور المسؤول

المركزي في جلب الشركاء وحملة الأسهم وكل طرف قادر على دعم الشركة بالموارد الضرورية من أجل نجاح المشروع الاقتصادي.
إن الأبحاث المتعلقة بنظرية أصحاب المصالح عرفت تضارب العديد من الباحثين المختصين في نظريات حوكمة الشركات, إلا أن أهم عنصر يجمع آراء الباحثين في تعريف وتحديد أصحاب المصالح هو مدى قدرتهم في التأثير والمشاركة في تحقيق أهداف المشروع الاقتصادي.

نظرية تكلفة الصفقات : و تحدد مجموع التكاليف في **:**
تكاليف مقارنة التخطيط و المراقبة و إتمام المهام .
تكاليف البحث المعلومة.
تكاليف التفاوض ة اتخاذ القرار .
تكاليف المراقبة و التنفيذ .
نظرية التجذر : تقوم على افتراض أن الفاعلين في المؤسسة يطورون استراتيجيهم للحفاظ على مكانتهم في المؤسسة و العمل على حرمان المنافسين المحتملين من الدخول إليها و هذا ما يسمح لهم بفرض سلطتهم .

آليات الحوكمة

و تضم :

اليات تحقيق الرقابة.

اليات المحاسبة.

اليات قياس الجودة .

اليات الرقابة على المعلومات .